«خلية العبدلي» و «دشتي» و «دخول المجلس»

«التشريعية» : الموافقة على دمج اقتراحات العفو الشامل

خالد الشطي

محمد الدلال

خالد العتيبي

خالد الشطي : الدمج تم لأننا لا نريد تفضيل فئة على أخرى وسنقدم تقريراً شاملاً

الدلال : ما دعاني للانسحاب إصرار البعض على وضع الملفات الثلاثة في تقرير واحد

العتيبي : دمج قضايا العفو في قضية واحدة خطأ لا يجوز وسيزيد الفرقة بين النواب

وافقت اللجنة التشريعية البرلمانية في اجتماعها أمس على دمج ثلاثة اقتراحات بالعفو الشامل تتضمن العفو عن «خلية العبدلي» والنائب السابق عبدالحميد دشتي بالإضافة إلى تكليف المجلس بخصوص اقتراح العفو الشامل في قضية دخول المجلس، حيث كانت نتيجة التصويت 2 إلى 2.

ووافق على الدمج النائب خليل ابل، والنائب خالد الشطي، فيما رفضه النائبان أحمد الفضل، وفيصل الكندري، فيما انسحب النائبان محمد الدلال، وخالد العتيبي، وقد رجح كفة الموافقة رئيس اللجنة.

وقال رئيس اللجنة التشريعية البرلمانية خالد الشطي عقب الاجتماع: دمجنا اقتراحات العفو الشامل بتقرير واحد لأن لدينا جدول أعمال مدرجة عليه الاقتراحات ونحن لا نريد تفضيل فئة على أخرى وسنقدم تقريرا شاملا، وعموما تم التصويت على التقرير ووافقت عليه والنائب الدكتور خليل ابل ورفضه النائبان احمد الفضل وفيصل الكندري.

من جانبه، قال مقرر لجنة الشؤون التشريعية النائب محمد الدلال إن اللجنة اجتمعت امس بشأن تكليف المجلس للجنة التشريعية بإعداد تقريرها بشأن مقترحات العفو الشامل في قضية دخول المجلس وتقديم تقريرها في غضون شهر.

واضاف الدلال في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة انه انسحب من اجتماع اللجنة امس احتجاجا على إصرار بعض الاعضاء على دمج كل المقترحات المتعلقة بموضوع العفو العام في تقرير واحد.

واضاف ان المهلة الممنوحة للجنة تنتهي غدا وبالتالي تم تحديد موعد الاجتماع اليوم لمناقشة الموضوع قبل انتهاء المهلة، وان انسحابه جاء بسبب إصرار البعض من أعضاء اللجنة على دمج جميع مقترحات العفو المقدمة والخاصة بقضايا اخرى في تقرير واحد وإحالته للمجلس للتصويت عليه.

واعتبر الدلال ان هذه الطريقة تخلط للامور بطريقة غير قانونية وغير دستوري وغير سليم سيؤدي في النهاية إلى رفض المجلس كل هذه الاقتراحات.

وشدد على ان القضايا الثلاثة المقترح جمعها في تقرير واحد تختلف فيما بينها بشكل جذري، مؤكدا انه قرر الانسحاب من الاجتماع لانه غير قانوني وغير سليم وسيؤدي إلى الدخول في مشكلة كبيرة.

وقال «ما نطالب به هو ان تعرض كل التقارير بشكل منفصل ويتم التصويت عليها بشكل منفرد حتى يقرر الاعضاء ما يوافقون عليه وما يرفضونه»، معتبرا ان ما حصل في اجتماع اللجنة التشريعية هو تجاوز دستوري وقانوني وبرلماني خطير».

وتابع «نحن مع التصالح ولكن وفق اسس دستورية وقانونية سليمة وليس بإقحام السياسة والمصالح ومحاولة واد موضوع العفو العام المتعلق بدخول المجلس بهذه الطريقة».

بدوره، قال عضو التشريعية البرلمانية النائب خالد العتيبي: اجتمعنا اليوم للخروج بقرار بشأن العفوالعام خاصة وان جميع الردود موجودة وهناك مماطلة بهذا القانون وما حدث اليوم أكبر دليل على وجود خلط للأوراق.

وأوضح العتيبي ان اجتماع امس شهد مسعى لدمج قضايا العفو في تقرير وقضية واحدة وهذا خطأ لا يجوز وسيزيد الفرقة بين النواب.

وبين أن رأي الحكومة والقضاء هي آراء قديمة وقد اقترحت على رئيس اللجنة الاستماع لرأي الحكومة الجديدة في العفو العام لكن رئيس اللجنة رفض ذلك، مشيرا الى انه انسحب مع النائب محمد الدلال من اجتماع اللجنة اليوم نتيجة رفض فصل مقترحه بشأن العفو العام عن المقترحات الأخرى.

وكان مجلس الأمة وافق في جلسته العادية في 24 ديسمبر الماضي على طلب نيابي بتكليف لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية بإعداد تقرير حول الاقتراح بقانون بشأن العفو الشامل وذلك خلال شهر رغم تحفظ الحكومة على الطلب.

أشار إلى أن المساس بالدخل المحدود للمواطن مرفوض

الحمد: ارتفاع العجز يعني بأن العقلية الحكومية .. لم تتغير

المهندس أحمد الحمد

قال الناشط السياسي والمرشح السابق لانتخابات مجلس الأمة المهندس أحمد الحمد إن ميزانية 2020 التي صدرت منذ أيام تعكس فشل الحكومة الحالية كما فشلت الحكومات التي سبقتها في تحقيق ميزانية شفافة وحقيقية تعكس الإمكانات الحقيقية لدولة الكويت، مشيرا إلى أن ارتفاع العجز في الميزانية الحالية يعني بأن عقلية العمل لم تتغير بل إنها تزداد سوءا وتخبطا واستهتارا بما يتنافى مع ادنى متطلبات التنمية المشهودة أو حتى محاولة إبقاء الأوضاع مستقرة على ما هي عليه على الرغم من عدم قبول هذه الأوضاع شعبيا أو منطقيا.

وأضاف الحمد بأن ارتفاع العجز في الميزانية بنسبة 11.2% ليصل إلى 9.2 مليار دينار يؤكد بأن ما قامت به الحكومة السابقة من رفع لأسعار البنزين وغيره على المواطنين كان مجرد محاولات لسد العجز على الرغم من معرفة تلك الحكومة بأن العجز وهمي بالأصل ولا يمكن سده بمد يدها إلى جيوب المواطنين بدلاً من السعي والعمل لسد هذا العجز (الوهمي) من خلال أدوات أخرى مجدية مثل التنويع في موارد الاقتصاد وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإشراك القطاع الخاص وفتح قنوات الاستثمار الوطني والأجنبي بضوابط معينة وغيرها من الأدوات الكثيرة المتاحة بسهولة أمام تلك الحكومة والحكومات التي سبقتها.

وبين الحمد بأن تدني الإيرادات في الميزانية الجديدة بنسبة 6.5% يعني أيضا بأن الحكومة مصرة على الإبقاء على النفط كمصدر وحيد ورئيسي للاقتصاد الوطني، لافتا إلى أن الكويت تعتبر من الدول القلائل التي تعتمد على مصدر واحد، وهو مصدر تتحكم بأسعاره كثير من المؤثرات الإقليمية والعالمية ولا يمكن التنبؤ بهبوطه أو ارتفاعه بسبب أي متغير يحدث في أي مكان في العالم، ومشددا على أن وضع الاقتصاد الوطني في مثل هذه المخاطرة الدائمة مقامرة باقتصاد الوطن واستخفاف بمواطنيه ومستقبلهم.

كما أشار الحمد إلى غياب الحديث عن الصناديق السيادية التي تتعامل بمئات مليارات الدنانير ويجب أن تكون إيراداتها في صميم الميزانية العامة للدولة، مبينا بان فضائح خسارات تلك الصناديق المليارية تشير إلى مدى الفساد المالي الضخم الذي وصلت إليه الكويت.

وختم الحمد مشددا على وجوب الخروج من مستنقع الفساد وترميم مؤسسات الدولة والضرب بيد من حديد على الفاسدين والمفسدين الذي عاثوا في الاقتصاد الوطني خرابا وتدميرا، آملا أن تخرج الكويت في الأشهر القليلة المقبلة بحكومة جديدة ومجلس جديد يحقق طموحات الكويتيين في وطنهم الذي دافعوا عنه بدمائهم ويحاول سرقته بعض القاسدين المفسدين.

فهاد مشيداً بإقرار اتفاقية «المقسومة»: تؤكد عمق العلاقات الكويتية ـ السعودية

أشاد النائب عبد الله فهاد بإقرار اتفاقية المنطقة المقسومة ومذكرة التفاهم بين الكويت والسعودية مشيرا إلى أنها تؤكد عمق العلاقة بين البلدين.

وقال فهاد في تصريح صحفي إنه تمت مناقشة الاتفاقية بشكل مفصل في الجلسة التكميلية أمس، مشيرا الى ان الجلسة شهدت تعاونا بين المجلس والحكومة التي أوضحت جميع الملاحظات التي طرحها النواب بكل شفافية.

وبين أن لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية ناقشت الاتفاقية وكانت الدعوة مفتوحة لجميع الأعضاء لحضور الاجتماع والمشاركة في النقاشات وتم بحث جميع التساؤلات والإجابة عنها من المختصين.

وأشار إلى أن من المكاسب التي تحققها الاتفاقية تأكيد السيادة وكسب ميناء بحري اضافة الى خلق فرص عمل جديدة للكويتيين.

واكد أن إقرار الاتفاقية ومذكرة التفاهم يعتبر لحظة تاريخية لأنها حققت مكاسب كبيرة للكويت خاصة أنها اخذت حقها من الدراسة والبحث والنقاش.

ولفت الى ان هذه اللحظة التاريخية تؤكد عمق العلاقات بين البلدين، مضيفا " ولا شك أن السعودية تمثل العمق الاستراتيجي للكويت وهي العضيد لها والمناصر لجميع قضاياها العادلة، ونحن نفتخر على مدى التاريخ بهذه العلاقة المتجذرة.

واضاف " الشكر الحقيقي هو لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد على حنكته وإصراره على ان يتم الانتهاء من الاتفاق على هذه الاتفاقية في هذه اللحظات التاريخية حتى نقر ونصيح أمرا واقعا وبممارسة دستورية وديمقراطية قلما نجد مثيلا لها".

ولفت فهاد إلى ان هذه الاتفاقية جاءت مكللة لجهود القادة بين البلدين ونتيجة لعمل دؤوب خلال السنوات الماضية وتوجت بإقرار المجلس لها.

عبدالله فهاد

عسكر لدراسة مسحية لنواقص الأجهزة والمستلزمات الطبية في المستشفيات والمراكز الصحية

أعلن النائب عسكر العنزي عن تقديمه اقتراحاً برغبة في شأن إعداد وتأهيل الكوادر الطبية لسد الاحتياجات الفعلية لوزارة الصحة.

وقال عسكر في مقدمة الاقتراح: يعد حق المواطن في الحصول على الرعاية الصحية في وطنه إحدى دعائم المجتمع الرئيسة، ومظهراً من مظاهر حضارته، وأساساً مهماً لاستقراره، الذي كفله الدستور له، وتعتمد الرعاية الصحية على أسس محددة أهمها، توفرها بجوده عالية، وقدرة المواطن في الحصول عليها وتلبية حاجاته.

وعليه يجب متابعة الخدمات الصحية وإجراء دارسة مسحية لنواقص الأجهزة والمستلزمات الطبية الخاصة في المستشفيات والمراكز الصحية لتقدير احتياجات هذه المراكز لها والعمل على توفيرها خاصة في محافظتي الجهراء والفروانية نظراً للارتفاع الشديد والمتزايد للكثافة السكانية فيهما، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

أولا: إعداد وتاهيل الكوادر الطبية لسد الاحتياجات الفعلية لوزارة الصحة وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص في مجال التدريب.

ثانيا: استحداث برنامج السلامة في المستشفيات والذي ينشأ بغرض القيام بجولات تفتيشية على كامل المستشفيات التابعة لوزارة الصحة بالتعاون مع مراكز التدريب العالمية في مجال الأمن والسلامة، ويكون على 7 مراحل هي:

1 – مسح ميداني أولي.
2 – تقارير المسح الميداني الأولية.
3 – مسح ميداني متخصص بإشراف مكاتب عالمية متخصصة.
4 – تقارير مسح ميداني المتخصص كل ثلاثة أشهر.
5 – الإصلاحات الثانوية.
6 – الإصلاحات الأساسية.
7 – التقييم النهائي.

ثالثا: زيارة ميدانية دورية للمباني الإدارية لوزارة الصحة والمستشفيات التابعة لوزارة الصحة.

رابعا: تكوين فريق تابع لمكتب وزير الصحة يقوم بمتابعة وبحث النواقص والخدمات الصحية في المناطق الصحية وإدراجها في خطط الوزارة المقبلة".

عسكر العنزي